



علمه الخلاف

عدّاد كورونا «يُحلّق»: 37 إصابة في يوم واحد تمديد التعبئة العامة حتمي والحكومة أمام امتحان «دعم المحجورين»

لم يُعلن مجلس الوزراء، أمس، بشكل واضح تحديد ضرة التعبئة العامة التي تنتهي الأحد المقبل. إلا أن تسجيل 37 إصابة جديدة بفيروس «كورونا» في يوم واحد يبيّن بأن التمديد حتمي. وفضّ تعديرات مصادر في وزارة

الصحة، وفيما يُمنّك التزام تدابير الحجر

والوقاية هاجس السلطة الأول في المرحلة المقبلة، فإنّ الحكومة مُلزمة

بتزويد الضائ الأكثر هشاشة بما يحمّنها من البقاء بشكل يتخطّى «التكافؤ الاجتماعي» و«تفاسد رغيّف الخبز»

هديك فرور

ليل الجمعة الفائت، كانت المرة الأولى التي «يُحلّق» فيها المنحنى الوبائي الخاص بالأعداد اليومية للإصابات بفيروس كورونا. حينها،

93% من الضائ لبنانيون

بحسب أرقام تقرير الغرفة الوطنية لإدارة الكوارث، من أصل 304 حالات إصابة بفيروس كورونا المستجد، هناك 281 مصاباً من الجنسية اللبنانية، أي 93%. أما ال7% فتتوزع بين ضائ من النمسا (عائلة واحدة)، بنغلادش (2)، مصر (3)، إنكلترا (1)، إيبيريا (2)، فرنسا (1)، إيران (2)، العراق (1)، هولندا (2)، قطر (1)، السعودية (1)، السودان (2)، توغو (1) وسوريا (3).

سلة غذائية للمواطنين

مصانع تعود إلى العمل

مع تكايد على أولوية ملازمة المنازل للأغلبية الساحقة من المواطنين قرر رئيس الحكومة، بناء على اقتراح وزير الصناعة، استثناء مصانع المواد الغذائية على أنواعها. إضافة إلى مصانع الأدوية والمنتجات الطبية والمعمّات والمنظفات وكل الصناعات الكاملة لها، من قرار التعبئة العامة.

وعلمت «الخبار» أن وزير الصناعة، عماد حب الله، اقترح السماح لكل المصانع بالعودة إلى العمل الأسبوع المقبل، شرط مراعاة كل متطلبات الوقاية من «كورونا»، إلا أن رئيس الحكومة طلب الترتيب في البت بهذا الاقتراح. في انتظار اتخاذ مسار الإصابات بالفيروس في الأيام المقبلة.

(الخبار)

والتي وصلت أمس إلى 53 حالة: واللافت ارتفاع الإصابات في منطقة المتن إلى 51 حالة، وهو ما يوازى أعداد المصابين في بيروت، تليها كسروان (42)، فيعبداً (30).

أمام هذه الوقائع التي تشي حكماً بتعميد فترة التعبئة العامة وفق

مصادر في وزارة الصحة، تتجلّى أهمية الالتزام بالحجر المنزلي وتدابير التعبئة العامة، بوصفها الوسيلة الوحيدة للسيطرة على الوباء، ذلك أن نتائج إعلان التعبئة العامة منذ عشرة أيام ستظهر في الأيام المقبلة، عندما تكون القدرة

على إجراء الفحوصات قد تعززت أكثر فأكثر.

ولئن كان الالتزام بتدابير الحجر الوقائية يُمنّك هاجس السلطة الأول حالياً، فإنها مُلزمة في الوقت نفسه بتزويد اللبنانيين، وخصوصاً الضائ الأكثر هشاشة، بما يحمّنها

دياب الوزراء باتخاذ قرارات ضمن كل وزارة لتعليق المهل المالية، وتاجيل دفع الرسوم والضرائب المتعلقة بالكهرباء والمياه والهواتف والضمان والميكانيك والعدلية، قرر مجلس الوزراء: تقديم مشروع قانون معجل بعدم فرض الضريبة على القيمة المضافة

الحكومة توجّه كل الرسوم والضرائب والفوائير المستحقة

بحسب الدالات التي تجريها اللجنة الفنية المكلفة متابعة المواضيع الطارئة المتعلقة بالشأن الاجتماعي، التي يتزاسها وزير الشؤون الاجتماعية رمزي مشرفية، فإنه سيرفض على الحكومة اقتراح سلة غذائية لجزء كبير من الأسر اللبنانية (وفقاً لعملية تقييم أوضاع المواطنين التي ستتم من خلال البلديات والمخاتير

لمخالفته قرارات التعبئة. فيما لا تزال الحكومة تبحث في الية لتقديم مساعدات وفي كيفية توزيعها، في ظل غياب «الداتا» الدقيقة بشأن الأسر الأكثر فقراً والعمال المياومين والفئات المتضررة.

والى حين بيّ تلك الآلية، رمت الحكومة كرة المساعدات في ملعب البلديات والسلطات المحلية، إذ أقرّت أمس مشروع قانون يرمي إلى تعليق بعض مواد موازنة 2020 «بما يسمح للبلديات والمصالح المستقلة بأن تنفق أو تساهم لأي جهة عامة أو خاصة، على أن تكون هذه المساعدات لتقديم الخدمات

ارتفعت الإصابات في العنت لتصل إلى 51 حالة، ما يوازى أعداد الضائ في بيروت

الاجتماعية والصحية لمواجهة وباء كورونا»، علماً بأن وزير الداخلية والبلديات محمد فهمي أصدر، على أن يستثنى من هذا الدعم أي شخص حافظ على أول من أمس، قرارا طلب فيه من البلديات واتحادات البلديات تقديم المساعدات لذوي الحاجة وللعائلات الأكثر فقراً «التي تضررت نتيجة الإجراءات المتخذة لمنع تفشي الفيروس».

ويمعزل عن صعوبة المهمة على البلديات التي لا تزال تنتظر أموالها المستحقة من الصندوق البلدي المستقل منذ عام 2018، فإن خيار المساعدات الغذائية في ظل الظروف التاكّد منها بطريقة سريعة (مثل استثناء أصحاب الحسابات والسيارات الجديدة مثلاً) أفضل في حال الطوارئ، مع إمكانية رقابة لاحقة على عيّنة ممن استفادوا من المساعدات بعد الشهر الأول.

يقدر حجم القوى العاملة اللبنانية بنحو 1,7 مليون شخص، منهم 170 ألف باحث عن العمل، و700 ألف عامل غير نظامي، وإذا احتسبنا أن نصف العمال النظاميين في القطاع الخاص و75 في المئة من غير النظاميين قد فقدوا مداخيلهم، يكون مجموع المحتاجين إلى الدعم مع العاطلين من العمل نحو مليون شخص، علماً بأن عدد الفقراء في لبنان يناهز 1,3 مليون، وعدد ذوي الحسابات المصرفية التي تقل عن 5 ملايين ليرة يصل إلى 1,7 مليون. بذلك، تقدر الكلفة الاجمالية الشهرية للمشروع بـ520 مليار ليرة (1560 مليار ليرة على ثلاثة أشهر)، مع تقدير كلفة ادارته ومراقبته بنسبة لا تتعدى 3%. وتمثّل هذه المساعدات أقل من 8% من مجمل الانفاق الحكومي

توضيح

تعقبنا على ما نشرته «الخبار» أمس، يهم إدارة مستشفى مشرفة التاكيد أن الدكتور عباس رضا لم يصرح أبداً بأن المستشفى غير قادر على تلبية نداء كورونا، وجل ما تم التصريح به هو أن المستشفى لم يتلق سابقاً الدعم المادي اللازم قياساً بالإمكانات الطبية المتوافرة فيه.

الدولية والمحلية والإضافية المطلوبة من شركات الانترنت وشركات نقل المعلومات ISP & DSP وذلك بصورة استثنائية ولمدة محدودة لإعطاء التسهيلات إلى مشتركها في ظروف التعبئة العامة بشأن فيروس كورونا، وذلك بعد أخذ رأي مجلس شوري الدولة. تمديد العمل، لغاية 30 حزيران 2020، بإحكام المرسوم رقم 6036 (الخبار)

اقتراح مساعدات نقدية طارئة لتفادي انهيار اقتصادي واجتماعي شامل

المساعدة القصيرة (3 إلى 6 أشهر) غير كافية لتنتج ارتفاعاً كبيراً في الطلب العام والأسعار، خصوصاً أن المبلغ الاجمالي يشكل أقل من 6% من كتلة العرض النقدية (M2)، والى إنقاذ نحو مليون لبناني من الفقر والعوز إلى حين انحسار الأزمة، تولّد عملية ضخ هذه المساعدات المالية أثراً إيجابياً على القطاعات الاقتصادية لناحية زيادة الطلب الاجمالي وأثر المضاعف المالي (multiplier effect) الذي يوازي 1900 مليار ليرة (نسبة 1,6 لكل مبلغ يصرف). أما في ما يتعلق بتسديد الدين الاضافي، فيمكن للحكومة إقرار ضريبة استثنائية على أرباح الفوائد لدى الثروات الكبيرة، وهي أكثر من كافية لتغطية هذا الانفاق حتى إلى ستة أشهر.

هذا الاقتراح يبقي أفضل من توزيع مساعدات عينية أو حصص غذائية، إذ إن هناك صعوبات لوجيستية لتأمين توزيع شامل وعادل للمساعدات العينية، إضافة إلى الكلفة المرتفعة للتوزيع مقارنة بالمساعدات المالية المباشرة، فضلاً عن صعوبة تقدير الحاجات الغذائية لكل عائلة، وإمكانية ظهور سوق سواد لبيع المساعدات، وعلى المدى القصير، تؤكّن المساعدات المالية المباشرة صمام أمان للعائلات ومصدر دخل ثابتاً ليابقي الغذاء، شرط مراقبة الأسعار وتأمين الضائع لدى هذه الحال.

ولا يعتمد هذا الاقتراح على برنامج دعم العائلات الفقيرة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، لأن لهذا البرنامج آليات لتوزيع المساعدات تستهدف فقط العائلات المسجلة لديه، ما يجعله غير مناسب للأهداف العامة لهذا المشروع.

يشبه هذا النموذج من المساعدات المقترح هنا، ما يسمى الدخل الأساسي الشامل (Basic Income) مع بعض التعديلات، وهو مطبق حالياً في العديد من البلدان الأوروبية التي استندت كروضاً طارئة من الصرف المركزي الأوروبي لتأمين دعم للشركات والمواطنين المتضررين. فايرلندا، مثلاً، رصدت 3 مليارات يورو كدعم مباشر للدخل، وتسعى الولايات المتحدة إلى توزيع بين ألف وألفي دولار للشخص كدعم شخصي مالي مباشر.

عملياً، يتم تشكيل هيئة خاصة لإدارة المشروع لدى رئاسة مجلس الوزراء، برئاسة قاضي (5) يتم تعيينها (1) من قبل مجلس القضاء الأعلى، وعضوية ممثلين عن وزارات المالية، والشؤون الاجتماعية، والاقتصاد، والداخلية والبلديات، والدفاع، والاتصالات، والتنمية الادارية ومصرف لبنان، إضافة على ممثل عن نقابة المحامين ومدقق مالي مستقل.

وبغية تنفيذ المشروع بسرعة وفاعلية، تقدم الطلاب عبر تعبئة استمارات إلكترونية من قبل الأشخاص أو من يمثلهم، وتتم مراجعة الطلاب وفق المعلومات المقدمة وإبلاغ أصحابها بأهليتهم للحصول على المساعدة بشفاغية وسرية، على أن يتم التدقيق في أوضاع المستفيدين تحت طائلة فصلهم من البرنامج في الشهر الثاني إذا كانت معلوماتهم خاطئة. وتتم الموافقة من قبل مقدّمي الطلاب على رفع السرية المصرفية عن حساباتهم، ولدى الحصول على المساعدة، يتم إعطاء المستفيدين فترة سماح مجانية لهواتفهم لمدة ثلاثة أشهر، ويتم تحويل المبالغ للمستفيدين نقداً عبر شبكتي ليبان بوست و OMT في منتصف كل شهر، وفق وثائق تسلّم إلكترونية شخصية يتم إرسالها إلى كل مستفيد على هاتفه الجوال.

* اقتصادي لبناني



يعتمد مشروع على المساعدات المالية الرقابة اللاحقة لا المسبقة

